التثبت في عصر التابعين ومن بعدهم

مبحث فى دراسات فى علوم السنة

**إعداد / أيمن محمد أبوبكر**

قسم الدعوة وأصول الدين

كلية العلوم الإسلامية – جامعة المدينة العالمية

شاه علم – ماليزيا

[ayman.abobakr@mediu.ws](mailto:ayman.abobakr@mediu.ws)

**الخلاصة – هذا البحث يبحث فى التثبيت فى عصر التابعين ومن بعدهم   
الكلمات المفتاحية – الرواية ، التدقيق ، الأئمة**

**المقدمة.I**

**الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه والتابعين ، سوف نقوم في هذا البحث بمعرفة التثبيت فى عصر التابعين ومن بعدهم**

**.عنوان المقال II**

**فقد سار على سنة التثبت في الرواية والتدقيق فيها العلماء والأئمة من التابعين ومن جاء بعدهم، فهذا هو ابن سيرين، الإمام التابعي الجليل، الذي أخذ عن كثير من الصحابة يقول: "إن هذا العلم -أي: علم الحديث والرواية- دين، فانظروا عمّن تأخذون دينكم"، وهذا هو أبو الزناد عبد الله بن ذكوان، فقيه أهل المدينة قال: ((أدركت بالمدينة مائة، كلهم مأمون، ما يُؤخذ عنهم الحديث، يقال: ليس من أهله)) رواه مسلم.**

**وهذا هو الإمام عبد الرحمن بن مهدي يقول: ((لا يكون الرجل إمامًا يُقتدى به حتى يمسك عن بعض ما سمع)) رواه مسلم، وهذا ابن وهب الإمام المتفق على حفظه وإتقانه، يقول: قال لي مالك -إمام دار الهجرة: ((اعلم أنه ليس يسلم رجل حدّث بكل ما سمع، ولا يكون إمامًا أبدًا وهو يحدّث بكل ما سمع)) رواه مسلم في مقدمته الصحيحة.**

**وكان الإمام مالك يقول: "لقد أدركت في هذا المسجد -أي: النبوي- سبعين ممن يقول: قال فلان، قال رسول الله ولو أن أحدهم اؤتمن على بيت المال لكان أمينًا عليه، ولكني ما أخذت عنهم؛ لأنهم ليسوا من أهل هذا الشأن"، أي: من أهل علم الحديث والرواية، إلى غير ذلك من النصوص الدالة على العناية بالأسانيد ونقد الرواية، والتثبت في الرواية، ولولا هذا لوجد الزنادقة وأعداء الإسلام الفرصة سانحة للإفساد في الدين، وإدخال أحاديث ليست من السنة، ولم يقلها رسول الله .**

**وفي هذا العهد -عهد التابعين- أو قبله بقليل، وقعت الفتنة، قُبيل وفاة الخليفة عثمان بن عفان وبعد وفاته، كان أهلها ليس عندهم من الإيمان ما يعصمهم من الكذب على رسول الله فزادوا في الأحاديث ما يصوّر بدعهم وأهواءهم، وقد سبق أن ذكرنا هذا الذي شكا إلى ابن عباس أنه لا يسمع له وهو يروي، بقوله: "ما لي أراك لا تسمع لحديثي، أحدثك عن رسول الله ولا تسمع، فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلًا يقول: قال رسول الله ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول، لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"، وفي رواية: "إنا كنا نحدث عن رسول الله إذا لم يكن يُكذب عليه، فلما ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه".**

**ولهذا كان واجبًا على التابعين أن يزيدوا من حيطتهم وحذرهم وشدتهم، حتى يميزوا بين أحاديث رسول الله وغيرها من الأحاديث التي وضعها الوضاعون، الذين يريدون نصرة ما ذهبوا إليه بالباطل، ولكن هذا الصنف من الرجال في هذا العهد كان قليلًا؛ لقرب العهد من رسول الله ولشيوع الورع والتقوى تأسيًا بصحابة رسول الله الذي كان إيمانهم قويًّا رائعًا ظاهرًا في حركاتهم وسكناتهم.**

**ونشأ في هذا العهد بعض ضوابط وقواعد في علوم الحديث، ومنها: نقد الرجال، فكما نعلم كانت الوسيلة لنقل سنة رسول الله هي الرواية، وكان معيار صدق الحديث أو وضعه هو صدق ناقليه أو كذبهم، ولهذا اهتمّ التابعون بدراسة الرجال، والبحث عما إذا كانوا عدولًا فيقبل حديثهم، أو مجرّحين فلا يُقبل منهم ما يروون، من أجل هذا تكلموا في رواة الأحاديث بما يبيّن تعديلهم أو تجريحهم، وممّن تكلم في ذلك على ما يذكره ابن عدي سعيد بن المسيب، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومحمد بن سيرين، والشعبي، وابن جبير، وغيرهم، وإن كان كلامهم قليلًا؛ لأن التابعين -كما أشرنا- أكثرهم عدول، ولا يكاد يوجد في القرن الأول الذي انقرض في الصحابة وكبار التابعين ضعيف إلّا الواحد بعد الواحد.**

**كما أنهم لم يقبلوا الحديث إلّا عن ثقة عُرِفَ بالعدالة، يقول الإمام الشافعي -رضي الله عنه: "كان ابن سيرين وإبراهيم النخعي وطاوس، وغير واحد من التابعين، يذهبون إلى ألا يقبلوا الحديث إلّا عن ثقة، يعرف ما يروي ويحفظ، وما رأيت أحدًا من أهل الحديث يخالف هذا المذهب".**

**ويقول الإمام مسلم مبينًا أهمية الكشف عن الرُّواة: "وإنما ألزموا نفسهم الكشف عن معايب رواة الحديث وناقلي الأخبار، وأفتوا بذلك حين سُئلوا؛ لما فيه من عظيم الخطر؛ إذ الإخبار في أمر الدين إنما تأتي بتحليل أو تحريم، أو أمر أو نهي أو ترغيب، فإذا كان الراوي لها ليس بمعدل للصدق والأمانة، ثم أقدم على الرواية عنه من قَدْ عرفه، ولم يبين فيه ما فيه لغيره، ممن جهل معرفته، كان آثمًا بفعله ذلك، غاشًّا لعوام المسلمين؛ إذ لا يؤمن على بعض من سمع تلك الأخبار أن يستعملها، ويستعمل بعضها، ولعلها أو أكثرها أكاذيب لا أصل لها، مع أن الأخبار الصحاح من رواية الثقات وأهل القناعة، أكثر من أن يضّطر إلى نقل من ليس بثقة ولا مقنع".**

**كذلك اهتمّ التابعون بالإسناد أو بالأسانيد، والتزموا الإسناد الذي يبيّن لهم هؤلاء الرجال، فيلتقون بهم، أو يسألون غيرهم عنهم، فيقفون على حالهم، ومن هذا ما يرويه الإمام مسلم بسنده عن عبد الله بن الصامت، عن أبي ذرٍّ قال: قال رسول الله : ((إن بعدي من أمتي ...)) الحديث. قال ابن الصامت: فلقيت رافع بن عمرو الغفاري أخا الحكم الغفاري، فقلت: ما حديث، سمعته من أبي ذر كذا، فذكرت له هذا الحديث، فقال: وأنا سمعته من رسول الله .**

**ويبين الإمام ابن سيرين وهو من كبراء التابعين السرّ وراء الاهتمام بالإسناد فيقول: "لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم".**

**وقد اهتموا في هذا العصر بالحفظ والسماع والتثبت في الأداء -كما أشرنا إلى ذلك، وكانوا في هذا مقتدين بالصحابة -رضوان الله عليهم- في الحيطة مع أنفسهم ومع الآخرين، فلم يجيزوا لأنفسهم أن يتلقوا الحديث من غير أن يكونوا متثبتين في تأديته، ومتأكدين أنهم لن يحرّفوه عن وجهه، فيقول الإمام الشعبي مصورًا عبء الرواية: "يا ليتني انفلت من علمي كفافًا، لا علي ولا لي"، ويقول أيضًا ما يدل على محاسبته لنفسه في رواية الحديث: "كره الصالحون الأولون الإكثار من الحديث، ولو استقبلت من أمري ما استدبرت ما حدّثت إلا بما أجمع عليه أهل الحديث".**

**أمّا تشددهم مع الآخرين، فقد أحصوا أخطاء الرواة ليعرفوا حقيقة ما يروون بمقارنته بغيره، فيقول الإمام الشعبي: "والله لو أصبت تسعًا وتسعين مرة، وأخطأت مرة، لعدوا علي تلك الواحدة".**

**ولم يكن الأمر مقتصرًا على نقد الأسانيد ونقد الرجال، والتأكد من أنهم صادقين في روايتهم لم يخطئوا، وإنما كان هناك نقد لمتون السنة، ولمتون الحديث، ومن هنا نشأت بعض القواعد التي تحكم صدق متن الحديث من كذبه، وهم في ذلك أيضًا اقتدوا بالصحابة -رضوان الله عليهم- مما لا مجال الآن للحديث عنه.**

**فالتابعون كانت لهم نظرات في متن الحديث وتوثيقه بعيدًا عن السند، وسواء أكانوا على صواب أو على غير صواب في هذه النظرات، فالذي يهمُّنا هنا هو رصد هذه الظاهرة، فكان إبراهيم النخعي مثلًا يترك بعض أحاديث أبي هريرة، ويبرر ذلك بفعل بعض الصحابة وموقفهم من هذه الأحاديث، وكان يقول: "كانوا يأخذون من أحاديث أبي هريرة ويدعون، ولو كان ولد الزنا شر الثلاثة لما انتظر بأمه أن تضع، وهو بهذا ينكر حديث أبي هريرة: ((ولد الزنا شر الثلاثة)) وقد ردّه هنا كما نرى بالقياس، وروي هذا عن الشعبي أيضًا.**

**وأدعو في هذا المجال إلى النظر في مناقشة هذا الرأي ودرجة الحديث في كتاب السيدة عائشة وتوثيقها للسنة، وحديث: ((ولد الزنا شر الثلاثة)) رواه أبو جعفر الطحاوي بإسناد حسن، ورواه الحاكم في (المستدرك) والبيهقي من طرق عن الثوري عن سهيل بن أبي صالح عن أبي هريرة، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.**

**فيمكن أن يبيّن أن هذا الحديث ليس معارضًا مع بعض الأحاديث كما قالوا: لو كان ولد الزنا شر الثلاثة لما انتظر بأمه -يعني: عندما تقدمت ليرجمها فانتظر حتى تلد مولودها، وحتى يستطيع أن يأكل ويستغني عن الرضاعة منها، فيمكن ألّا يكون هناك تعارض بين هذا، ويمكن أيضًا ألا يكون تعارض بين هذا الحديث وبين مبدأ الإسلام الذي أقره القرآن الكريم ألّا تزر وازرة وزر أخرى، بأن نقول: إنّ هذا الحديث كان في واقعة معينة، وليس في كل ولد للزنا.**

**وقد ردّ إبراهيم النخعي أيضًا وهو من التابعين، أو من تابعي التابعين، حديثَ فاطمة بنت قيس وحديث التغريب للزاني، وحديث الشاهد واليمين لمعارضتها في رأيه للقرآن الكريم، كما رد أحاديث القنوت في الفجر؛ لأنه لو صحّ لاشتهر عن جمع من الصحابة، فهو مما تعمّ به البلوى.**

**وسمع الإمام الشعبي رجلًا يحدث عن النبي : إن الله تعالى خلق صورين، له في كل صور نفختان، نفخة الصعق ونفخة القيامة، فرده؛ لأنه يتعارض مع القرآن الكريم، وقال لراويه: يا شيخ، اتق الله ولا تحدثنّ بالخطأ، إن الله تعالى لم يخلق إلّا صورًا واحدًا، وإنما هي نفختان: نفخة الصعق ونفخة القيامة.**

**وإذا وقفنا أيضًا عند هذا العصر -عصر التابعين، وتكلمنا قبل ذلك عن كتابة السنة في عهد الصحابة -رضوان الله عليهم- وقبل ذلك في عهد رسول الله نرى أنه كان للتابعين دور في كتابة السنة، لا يقل أهمية في توثيق الحديث عن دور الصحابة إن لم يزد عليهم، وممن كتب الحديث منهم، أو أجاز كتابته لحفظه سعيد بن المسيب، والشعبي، والحسن البصري، وبشير بن ناهيك، وهمام بن منبه، وكثير بن أفلح، وسعيد بن جبير، وعبيدة بن عمرو السلماني، وابن عقيل، ومحمد بن علي أبو جعفر، وأبو المليح عامر بن أسامة بن عمير، وقتادة بن دعامة السدوسي، وغير هؤلاء كثيرون.**

**ويطول بنا الأمر إن استقرأنا صحف هؤلاء وكتبهم، وما فيها من علم ومن سنة، إلّا أننا ننبّه إلى أنّ هؤلاء كانوا همزة الوصل بين الصحابة في القرن الأول، والمصنفين الأوائل في بداية القرن الثاني، وقد حفظ لنا التاريخ مثلًا صحيفة همام بن منبّه، التي كتبها عن أبي هريرة، ونقلها المصنفون بعد ذلك في القرن الثاني وما بعده، وقد نقلها الإمام أحمد بن حنبل في مسنده في موضع واحد وبسند واحد في أول الأحاديث، وكتب أبي قلابة عبد الله بن يزيد الجرمي، انتقلت إلى أيوب السختياني، وأبو قلابة قد لقي من الصحابة سمرة بن جندب، وأنس بن مالك، وثابت بن الضحاك، وعمرو بن سلمة الجرمي، وغيرهم، وأرسل عن حذيفة وعائشة.**

**وأيوب الذي توفّي سنة مائتين وإحدى وثلاثين، الذي أخذ كتبه ورواها قد تتلمذ عليه من أهل القرن الثاني من المصنفين الأوائل في الحديث: شعبة ومعمر والحمّادان -حماد بن سلمة وحماد بن زيد، والسفيانان -سفيان بن عيينة وسفيان الثوري، وغيرهم، وهكذا هيّأ هؤلاء التابعون بكتابتهم علم الصحابة، المادة المكتوبة لمن تصدّوا لتصنيف المؤلفات المدونة الجامعة في الحديث في النصف الأول من القرن الثاني الهجري.**

**ويهمّنا هنا أن نبيّن في هذه الدراسات، أنّه قد وضع التابعون مع كتابة السنة أو تدوينها ضوابط وأسسًا تجعل الأحاديث تنتقل بهذه الكتابة انتقالًا صحيحًا، فلا يعتريها تحريف أو تبديل، ومن هذه الضوابط: المعارضة والمقابلة، حتى يتلافى ما فيها من أخطاء أثناء النقل، فيقول هشام بن عروة: قال لي أبي: أكتبت؟ قلت: نعم. قال: عارضت. قلت: لا. قال: لم تكتب. يعني لم تكتب الكتابة الصحيحة.**

**ويقول يحيى بن أبي كثير الذي توفي سنة مائة وتسع وعشرين: "من كتب ولم يعارض كمن خرج من المخرج -يعني: من دورة المياه- ولم يستنج"، وكذلك عرضها على الشيخ حتى يقيمها -يعني: عرض هذه الكتب على الشيخ؛ لأن هذه هي أحاديثه ويفهمها ويعرف ما هو الصحيح فيها -يعني من حيث النقل، فقد قيل لنافع مولى ابن عمر: إنهم قد كتبوا حديثك، قال: فليأتوني حتى أقيمه لهم.**

**وكذلك حفظ هذه الكتب: بعضهم يحفظها في ذاكرته، وبعضهم يحفظها في مكان أمين، وكان قتادة يحفظ صحيفة الصحابي الجليل جابر بن عبد الله { حفظًا جيدًا، ويقول: "لأنا لصحيفة جابر بن عبد الله أحفظ مني لسورة البقرة"، وكذلك كان الحسن بن علي يحفظ قول أبيه المكتوب في صومعة لا يخرجه منها إلّا عند الحاجة إليها، وهذا الحفظ هو ما عبّر عنه الحسن البصري منهم بقوله: "إن لنا كتبًا نتعاهدها"، وكان خالد بن معدان الذي لقي سبعين صحابيًّا يتخذ بكتابه عرى وأزغارًا حفظًا له، وكانت هذه الكتب تضبط وتقابل بالسماع أو بالقراءة على الشيخ، حتى لا تقرأ محرّفة، فقد قيل لابن سيرين: ما تقول في رجل يجد الكتاب يقرؤه أو ينظر فيه، قال: لا، حتى يسمعه من ثقة.**

**واستفتى أيوب محمد بن سيرين فيما آلَ إليه من كتب أبي قلابة وصيّه، هل يحدّث بما فيها، مع أن بعضها انتقل إليه وجادة، فتوقف ابن سيرين وقال له: لا آمرك ولا أنهاك.**

**واعتنى الأئمة في القرن الثاني الهجري بهذه الناحية عنايةً شديدة، فتناولوا هذه الكتب وبينوا ما انتقل منها سماعًا أو عرضًا، وما لم يُنقل كذلك فلا يعتمد عليه كثيرًا، وخاصة إذا كان بطريق الوجادة، وهكذا رأينا أن التابعين مثل الصحابة -رضوان الله عليهم- في الحفاظ على السنة صحيحة نقية، أبعدوا عنها ما ليس منها، بما وضعوا من أسس وطرائق لتوثيقها، والتي تمثلت في نقد الرجال، والاهتمام بالإسناد والحفظ والسماع والتثبت في الأداء، ونقد بعضهم لمتن الحديث، وعرضه على النصوص، أو القياس، وكتابة السنة، ووضع ضوابط لهذه الكتابة. ولا شك أن كل ذلك قد أسّس قواعد لعلوم السنة تصان وتحفظ بها، وتؤدى بها أداء سديدًا، وأداء صحيحًا متقنًا.**

**المراجع والمصادر**

1. **محمد بن محمد أبو شهبه ، (الوسيط في علوم ومصطلح الحديث) ، طبعة عالم المعرفة، جدة 1983م.**
2. **عثمان بن عبد الرحمن ابن الصلاح ، (مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الإصطلاح) ، تحقيق: عائشة عبد الرحمن، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1974م.**
3. **نخبة من الباحثين ، (موسوعة علوم الحديث الشريف) ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر 2003م.**
4. **الجزائري، طاهر بن صالح الجزائري ، (توجيه النظر إلى أصول الأثر) ، عناية: عبد الفتاح أبو غدة، دار المعرفة، بيروت 1972م.**
5. **الصالح، صبحي الصالح ، (علوم الحديث ومصطلحه) ، دار العلم للملايين 1969م..**
6. **النهانوي، ظفر أحمد النهانوي ، (قواعد في علوم الحديث) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية 1984م.**
7. **رفعت فوزي عبد المطلب ، (توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته) ، مكتبة الخانجي – القاهرة 1981م.**
8. **الطحان، محمود الطحان ، (أصول التخريج و دراسة الأسانيد) ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض 1996م.**
9. **البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، (الرحلة في طلب الحديث) ، تحقيق: نور الدين عتر، دار الكتب العلمية – بيروت 1975م.**
10. **الخطيب، محمد عجاج الخطيب ، (السنة قبل التدوين) ، دار الفكر 1971م.**
11. **رفعت فوزي عبد المطلب ، (المدخل إلى منهاج المحدثين)**

**، دار السلام – القاهرة 2001م.**

1. **رفعت فوزي عبد المطلب ، ( ابن أبي حاتم الرازي وأثره في علوم الحديث) ، مكتبة الخانجي - القاهرة 1994م.**

**الصنعاني، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني ، (توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار) ، دار إحياء التراث العربي 1945م.**